مفوضية
الاتحاد الأفريقي

الأمم المتحدة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

الدورة السادسة للوزراء الأفريقيين للاقتصاد والمالية

الاجتماع الرابع والأربعون للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا

الاجتماعات السنوية المشتركة الرابعة
لمؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء الاقتصاد والمالية
ومؤتمر لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا
لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

أديس أباب، إثيوبيا
28- 29 مارس 2011

E/ECA/COE/30/10
AU/CAMEF/EXP/10(VI)
التاريخ: 7 فبراير 2011

الأصل: إنجليزي

وضع التكامل في أفريقيا: التطورات والمبادرات والصعوبات التي طرأت في الآونة الأخيرة وآفاق المستقبل

أولا – مقدمة

1. ليس الطريق نحو التكامل الأفريقي سهلا. فلقد مر بسلسلة من المبادرات والقرارات السياسية الهامة إما من أجل التعجيل بوتيرته أو نفخ زخم جديد فيه أو إدماج متغيرات المتطلبات الجديدة في العلاقات الاقتصادية الدولية. وعليه، شهدت عملية التكامل القاري منذ إنشاء منظمة الوحدة الأفريقية في 25 مايو 1963، عدة لحظات من قفزات متجددة متمثلة في الأحداث المتعاقبة.
2. على الرغم من اعتماد وتنفيذ المبادرات المذكورة، تظل النتائج التي تحققت في مجال التكامل الإقليمي والقاري متباينة. فبينما حققت بعض المجموعات الاقتصادية الإقليمية نتائج ملموسة في بعض القطاعات المحددة، حققت أخرى نتائج مخيّبة للأمل من حيث أهداف معاهدة أبوجا. فالاتحاد الأفريقي، الباني الرئيسي، الذي يتعين عليه إدارة وتقييم نجاح عملية التكامل الأفريقي، لا يؤدي على وجه كامل الدور المناط به، خصوصا في مجالات مواءمة تنسيق ورصد وتقييم تنفيذ الأنشطة والمشاريع والبرامج الرامية إلى حفز عملية التكامل الإقليمي والقاري.
3. تظل المجموعات الاقتصادية الإقليمية، التي تعتبر دعائم لا تُنازع لمشروع التكامل الرائع، تواجه تحديات عديدة في تنفيذ الأنشطة والبرامج الرامية إلى التعجيل بعملية التكامل. وحسب هذا التقييم، يظل عدد من المجموعات الاقتصادية الإقليمية يواجه تحديات، منها ما يلي: قلة الموارد المالية والبشرية، تعدد عضوية البلدان، ازدواجية الصلاحيات، التعاون غير الكافي بين المجموعات الاقتصادية الإقليمية، سوء التنسيق والمواءمة بين السياسات، ضعف البنية التحتية المؤسسية، وعدم اتساق سياسات المؤسسات الأفريقية ذات الطابع القاري. تساهم هذه الأمور مساهمة كبيرة في بطء وتيرة التقدم نحو التكامل الإقليمي والقاري.

4. لم يتمكن الشركاء الإنمائيون، لاسيما الجهات المانحة، على وجه العموم، من التحكم في الأنشطة والمشاريع والبرامج الإقليمية أو القارية ذات الأولوية بسبب التنافر المؤسسي والتنظيمي الذي يتميز به عمل الجهات الفاعلة الرئيسية في ميدان التكامل. ولهذا، يفتقر بعض الشركاء الإنمائيون إلى إرشادات في دعم أنشطة التكامل الإقليمي. ومن المرجح جدا أن يؤدي ذلك إلى تقويض نفس الأسس التي ترتكز عليها عملية التكامل. وأحد الأمثلة على ذلك هو الفرق في تصنيف مفوضية الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي للمجموعات الاقتصادية الإقليمية من خلال اتفاقيات الشراكة الاقتصادية.

5. لإيجاد حل فعال ودائم لهذا الوضع الذي يميل إلى الاستمرار، أجرت مفوضية الاتحاد الأفريقي، بتعاون وثيق مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية، سلسلة من المبادرات بما فيها المبادرة الأخيرة حول برنامج الحد الأدنى من التكامل.

ثانيا – وضع تنفيذ معاهدة أبوجا

6. ترمي هذه الورقة إلى تسليط الضوء على آخر المستجدات حول وضع عملية التكامل الإقليمية في أفريقيا، بما في ذلك التحديات والقيود. كما توفر حلولا للتغلب على هذه التحديات، خاصة برنامج الحد الأدنى من التكامل.

7. لهذا الغرض، تُبرز الورقة منظور المسئولين التنفيذيين للمجموعات الاقتصادية الإقليمية حول بعض المسائل البالغة الأهمية مثل تطوير البنية التحتية، وبرنامج الحد الأدنى من التكامل ومسائل الاقتصاد والزراعة.

1. التقييم الأخير لعملية التكامل في أفريقيا

8. يبرز الجدول أدناه التقدم الذي أحرزته المجموعات الاقتصادية الإقليمية في تنفيذ معاهدة أبوجا.

الجدول 1 الجدول الموجز لعملية التكامل في أفريقيا

على مستوى المجموعات الاقتصادية الإقليمية

مراحل التكامل المنصوص عليها في معاهدة أبوجا	الإيكواس	الكوميسا	إيكّاس	الإيجاد	س-ص	إياك	السادك	تاريخ الاستكمال المنصوص عليه في معاهدة أبوجا
المرحلة الأولى (5 سنوات): تعزيز المجموعات								1999
المرحلة الثانية: (8 سنوات) تنسيق ومواءمة الأنشطة والإزالة التدريجية للحواجز التعريفية وغير التعريفية				X				2007
المرحلة الثالثة: (10 سنوات) منطقة التجارة الحرة والاتحاد الجمركي	X (2009)	X (يونيو 2009)	X (2011)	سيتم تحديده	X سيتم تحديده	X X	X (2011)	2017
			على المستوى	القاري				
المرحلة الرابعة: (سنتان) اتحاد جمركي قاري								2019
المرحلة الخامسة: (4 سنوات) السوق المشتركة القارية								2023
المرحلة السادسة: (ا5 سنوات) الاتحاد الاقتصادي والنقدي القاري								2028

المصدر: مفوضية الاتحاد الأفريقي، استبيان برنامج الحد الأدنى من التكامل

9. يبين الجدول أعلاه بصورة تامة الطبيعة غير المتجانسة لمستويات التكامل التي حققتها المجموعات الاقتصادية الإقليمية كل على حدة. فبينما يبدو أن

مفوضية الاتحاد الأفريقي وجميع الأقاليم تقريبا حققت المرحلة الأولى التي تتضمن تعزيز الإطار المؤسسي للمجموعات الاقتصادية الإقليمية الحالية وإنشاء مجموعات اقتصادية إقليمية جديدة حيث لا توجد، تجدر الإشارة إلى أن الصعوبات بدأت تظهر فيما يتعلق بالمرحلة الثانية حيث تتمثل المسألة في تنسيق ومواءمة الأنشطة، خصوصا، في الإزالة التدريجية للحواجز التعريفية وغير التعريفية. على سبيل المثال، بينما لم تبلغ الإيجاد بعدُ المرحلة الثانية، تبدو بعض المجموعات مترددة في اتخاذ الخطوات الحاسمة للدخول بحزم في المرحلة الثانية المتمثلة في إنشاء مناطق التجارة الحرة والاتحادات الجمركية.

10. على الرغم من التقدم الذي تحرزها المجموعات الاقتصادية الإقليمية حاليا، يُظهر التقييم أنه لا يزال ثمة عدد من التحديات.

2. التحديات والقيود الحالية

11. تعترف المجموعات الاقتصادية الإقليمية بالإجماع بأن العوامل التالية تشكل الأسباب العميقة لسوء الأداء: قلة الموارد المالية والبشرية؛ تعدد العضوية في مجموعات عديدة؛ استمرار الحواجز التعريفية وغير التعريفية؛ ضعف البنية التحتية المادية؛ عدم الاتساق والترابط بين برامج التعاون وسياسات الاقتصاد الكلي القطاعية التي تنتهجها المجموعات؛ انعدام آليات تنسيق وطنية، عدم تطبيق البروتوكولات المتعلقة بالتكامل الاقتصادي؛ غياب الإرادة السياسية، العجز على إدراج أهداف وخطط وبرامج التكامل في الخطط الإنمائية الوطنية؛ ضعف البنية التحتية المؤسسية؛ النقص في التنسيق بين المؤسسات الأفريقية ذات الطابع القاري وانعدام التماسك بين كثير من الشركاء الإنمائيين.

ثالثا – استجابات مفوضية الاتحاد الأفريقي

12. للتغلب على هذه التحديات، اتخذت مفوضية الاتحاد الأفريقي مبادرات وقرارات سياسات عديدة ترمي إلى التعجيل بالتكامل الاقتصادي.

3. قرارات السياسات الرئيسية الأخيرة

13. اعتماد مقرر في يناير – فبراير 2009، بشأن تحويل المفوضية إلى سلطة تم إقرار مضمونه من قبل القمة الأخيرة في سرت.

14. ينبغي أن يشمل هيكل المفوضية الحالي المهام التالية:

- أمانة: تنسيق سياسة الدفاع المشترك للقارة؛
- أمانة: الشؤون السياسية وتنسيق المواقف الموحدة في مجال السياسة الخارجية (التعاون السياسي وتنسيق المواقف الموحدة في مجال السياسة الخارجية وحقوق الإنسان وما إلى ذلك)؛
- السلطة: تم تحويل المفوضية الحالية إلى سلطة ترمي إلى تعزيز الإطار المؤسسي للاتحاد من أجل تمكينه من أداء دوره في التعجيل بتكامل القارة سياسيا واجتماعيا واقتصاديا بهدف إنشاء الولايات المتحدة الأفريقية..

4. مبادرات أخرى

15. لإيجاد حل فعال ودائم لهذا الوضع المستمر، أخذت المفوضية المبادرات التالية:

أ- ترشيد المجموعات الاقتصادية الإقليمية مما أدى إلى الاعتراف بثماني مجموعات اقتصادية إقليمية؛

ب- تقدير سيناريوهات الترشيد كميا (دراسة قيد التنفيذ)

ج-إعداد واعتماد الميثاق الأفريقي حول الإحصاء يجري التصديق عليه من قبل الدول الأعضاء)؛

د- إنشاء مؤسسات مالية (المادة 19 من القانون التأسيسي)؛ اعتماد النصوص المؤسِّسة لبنك الاستثمار الأفريقي (يجرى التصديق على البروتوكول والنظام الأساسي).

رابعا – أحدث المبادرات: برنامج الحد الأدنى من التكامل

1. تعريف برنامج الحد الأنى من التكامل

16. يتألف برنامج الحد الأدنى من التكامل من مجموعة من الأنشطة والمشاريع والبرامج التي اختارتها المجموعات الاقتصادية الإقليمية للتعجيل بعملية التكامل الإقليمي والقاري واختتامها. وعليه، يشكل البرنامج آلية لضمان التلاقي بين المجموعات وتركز على بضعة مجلات اهتمام ذات أولوية على الصعيدين الإقليمي والقاري يمكن للمجموعات من خلالها تعزيز تعاونها والاستفادة من الميزات النسبية وأفضل الممارسات حول التكامل.

17. يتضمن برنامج الحد الأدنى من التكامل أهدافا قابلة للتحقيق في إطار الخطة الإستراتيجية للاتحاد الأفريقي (2009 – 2012)، وكذلك آلية للرصد والتقييم. وستنفذه المجموعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء في الاتحاد، بالتعاون مع مختلف الشركاء الإنمائيين لأفريقيا. وقد صيغ البرنامج وفقا لنهج التكامل حسب هندسة المتغيرات التي ينبغي بموجبها أن تسير المجموعات إلى الأمام بخطى مختلفة في عملية التكامل. لهذا الغرض، ستستمر كل مجموعة في تنفيذ برامجها (التي تعتبر البرامج ذات الأولوية الخاصة بها) وتحاول في الوقت ذاته العمل على إنجاز بقية الأنشطة الواردة في برنامج الحد الأدنى من التكامل.

2. ما هو المقصود بمفهوم "الحد الأدنى"

18. ينبغي النظر إلى عبارة "الحد الأدنى" في هذا السياق من زاويتين:

أ) ينبغي فهم عبارة"الحد الأدنى" كبرنامج بأربعة مشاريع ينبغي إنجازها من قبل كل مجموعة اقتصادية إقليمية مع الالتزام بتنفيذها وفقا لإطار زمني مدته أربع سنوات، وهي فترة توافق مرحلة واحدة من مراحل برنامج الحد الأدنى من التكامل.

ب) لا ينبغي أن تعني عبارة "الحد الأدنى" عددا محدودا من مشاريع يتعين تنفيذها نظرا لأن المجموعات ليست كلها على مستوى واحد من حيث النتائج المحققة في ميدان التكامل. وعليه، فبلوغ بعض المجموعات فعلا أهداف المشاريع القطاعية الواردة في برنامج الحد الأدنى من التكامل قد يعني أن هذه المجموعات تجد نفسها في وضع من الخمول. وتبعا لذلك، ينبغي استبقاء جميع القطاعات والقطاعات الفرعية التي تعتبرها المجموعات مجالات ذات أولوية.

3. الأهداف

19. يرمي برنامج الحد الأدنى من التكامل إلى تحقيق أهداف عديدة، بما في ذلك:

أ) تحديد مواقف المجموعات بالنسبة لتنفيذ معاهدة أبوجا؛

ب) إبراز البرامج ذات الأولوية الإقليمية والقارية التي بدأتها المفوضية والتي يدخل تنفيذها، حسب مبدأ التفويض، في صلاحيات السلطات الوطنية أو الإقليمية؛

ج) تحديد المشاريع الإقليمية والقارية في مفوضية الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية والإقليمية التي يتوقف تنفيذه على مبدأ التفويض؛

د) تعزيز المبادرات الجارية فيما يتعلق بالتعاون الاقتصادي بين المجموعات، وتحديد الإجراءات التي من المرجح أن تؤدي إلى التعجيل بالتكامل من خلال اختيار القطاعات أو المجالات ذات الأولوية؛

هـ) تحديد القطاعات ذات الأولوية التي تتطلب تنسيقا ومواءمة جريئين داخل كل مجموعة وبين المجموعات؛

و) الاقتداء بتجارب التكامل الناجحة في بعض المجموعات ونشرها في بقية المجموعات؛

ز) مساعدة المجموعات في تحديد وتنفيذ الأنشطة ذات الأولوية بهدف تخطي مختلف مراحل التكامل المنصوص عليها في المادة 6 من معاهدة أبوجا؛

ح) مساعدة المجموعات في تنفيذ برنامج الحد الأدنى من التكامل من خلال جدول زمني يتم تحديده بوضوح؛

ط) وضع وتنفيذ إجراءات مرافِقة أخرى لتسهيل إنشاء سوق واحدة حول القطاعات ذات الأولوية؛

ي) تحديد المشاريع والبرامج التي يقوم تنفيذها على العلاقات بين المجموعات.

4. مجالات التطبيق: القطاعات والقطاعات الفرعية المعنية

20. قبلت المجموعات الاقتصادية الإقليمية القطاعات التالية كقطاعات ذات أولوية:

- **حرية تنقل الأشخاص والسلع والخدمات ورؤوس الأموال (1)((%))؛**
- **السلم والأمن (100%)؛**
- **البنية التحتية والطاقة (100%)؛**
- **الزراعة (100%)؛**
- **التجارة (86%)؛**
- **الصناعة (86%)؛**
- **الاستثمار (86%)؛**
- **الإحصاء 86%).**

إلى جانب القطاعات ذات الأولوية المذكورة أعلاه، رأت المجموعات أن من الضرورة الحتمية القيام ببعض الأنشطة الملحة التي توصف بأنها إجراءات مرافِقة في المجالات التالية:

- **الشؤون السياسية (71%)؛**
- **العلم والتكنولوجيا (57%)؛**
- **الشؤون الاجتماعية (57%).**

المصدر: مفوضية الاتحاد الأفريقي (2009)، برنامج الحد الأدنى من التكامل.

5. تحليل برنامج الحد الأدنى من التكامل

أ) أصحاب المصلحة في تنفيذ برنامج الحد الأدنى من التكامل

21. تتألف الجهات الفاعلة في تنفيذ برنامج الحد الأدنى من التكامل من الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية، ومفوضية الاتحاد الأفريقي. ويتميز البرنامج بأنه يتيح للمانحين والمؤسسات الشريكة في منظومة الأمم المتحدة، وكذلك للشركاء الإنمائيين دورا أبرز ومزيدا من التماسك في الأعمال التي يتم القيام بها.

22. ينبغي أن تتضمن الشراكات المتعددة التي أبرمها الاتحاد الأفريقي مع بقية العالم "قسما لبرنامج الحد الأدنى من التكامل" أو تندرج جزئيا أو كليا في قالب برنامج الحد الأدنى من التكامل.

ب) تحديات وقيود في تنفيذ برنامج الحد الأدنى من التكامل

23. إن القيود الرئيسية التي من شأنها أن تعيق أو تبطئ تنفيذ برنامج الحد الأدنى من التكامل، وبالتالي التعجيل بعملية التكامل، من بين أمور أخرى، تتمثل فيما يلي: انعدام القيادة والتنسيق من قبل مفوضية الاتحاد الأفريقي؛ غياب التطابق بين السياسات الوطنية والنُّهج الإقليمية؛ وبدرجة أقل، تعدد انضمام البلدان إلى مجموعات اقتصادية إقليمية عديدة. في هذه الحالة، تجدر معالجة مسألة التوازن الواجب بين السيادات الوطنية والصلاحيات التي يتعين منحها للمجموعات بشكل فعال وعلى المدى الطويل.

ج) مشكلة تمويل برنامج الحد الأدنى من التكامل

24. مما تم الإحساس به أنه ينبغي إيلاء اهتمام خاص لمشكلة تمويل برنامج الحد الأدنى من التكامل. في هذا الصدد، اُقترحت ثلاثة مصادر تمويل هامة، وتحديدا:

أ) المصادر الداخلية (المساهمات النظامية من الدول الأعضاء، ومصادر التمويل البديلة التي يتم تحديدها حاليا)؛

ب)مساهمات من المؤسسات المالية الأفريقية (البنك الأفريقي للتنمية والبنك المركزي الأفريقي الذي هو قيد الإنشاء)؛

ج) المصادر الخارجية (أساسا من الشركاء الإنمائيين).

25. غير أنه، للتأكد من أن تنفيذ البرنامج لا يتأثر بأي قيود مالية، اُقترح إنشاء "صندوق للتكامل"، مكرس لتمويل البرنامج. ويمكن إيداع هذا الصندوق إما في البنك الإفريقي للتنمية أو، مستقبلا، في بنك الاستثمار الأفريقي الذي هو قيد الإنشاء.

26. إضافة إلى ذلك، ستقوم مفوضية الاتحاد الأفريقي بإجراء سلسلة من المشاورات مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية لوضع إستراتيجية رامية إلى تمويل برنامج الحد الأدنى من التكامل. وعليه، ستُسند إلى الإستراتيجية المهام التالية:

- تحديد الموارد المالية لمختلف المجموعات؛
- تحديد الموارد التي تستعملها المجموعات لتنفيذ الأنشطة والمشاريع الجارية الواردة في البرنامج؛
- تحديد الموارد المخصصة حاليا من المفوضية لأنشطة البرنامج الجارية؛
- تقدير الموارد المطلوبة لتنفيذ كل نشاط أو مشروع وارد في البرنامج، وذلك في إطار الاجتماعات القطاعية السالفة الذكر؛
- وضع إستراتيجية لتعبئة الموارد المالية من الشركاء الإنمائيين؛
- اقتراح الإجراءات المطلوبة لإنشاء وتشغيل وإدارة صندوق التكامل؛
- تحديد العلاقات بين الصناديق الإقليمية المتخصصة في المجموعات وصندوق التكامل المقترح.

6. مضمون المرحلة الأولى لبرنامج الحد الأدنى من التكامل

مكنت نتائج الدراسة الاستقصائية التي أجرتها المفوضية من تحديد مضمون برنامج الحد الأدنى من التكامل. وهذا المضمون ملخص في الجدول التالي الذي هو عبارة

عن مصفوفة بأربعة أعمدة وتبين القطاعات والقطاعات الفرعية والأهداف والمشاريع والأنشطة ذات الأولوية التي يتعين تنفيذها في الفترة من 2009 إلى 1012 (المرحلة 1 من برنامج الحد الأدنى من التكامل)، علما أنه في نهاية المرحلة الأولى من البرنامج، قد تكون بعض المشاريع أو الأنشطة لم تُنجز تماما أو تكون جارية التنفيذ. وعليه، سيتم إدماج هذه المشاريع أو الأنشطة في المرحلة الثانية من البرنامج، الأمر الذي قد سيشكل جسرا بين مراحل البرنامج المتعاقبة.

القطاعات ذات الأولوية للمرحلة الأولى (2009-2012) من المرحلة	القطاعات الفرعية للمرحلة الأولى (2009-2012) من البرنامج	أهداف المرحلة الأولى (2009-2012)	المشاريع والأنشطة والبرامج التي يتعين تنفيذها في المرحلة الأولى (2009-2012)
التجارة	الحواجز التعريفية	الإزالة التدريجية للحواجز التعريفية في كافة المجموعات	التعجيل بتنفيذ البرامج الرامية إلى إزالة الحواجز التعريفية في كل مجموعة
	الحواجز غير التعريفية	إزالة الحواجز غير التعريفية في المجموعات	إنشاء/تفعيل نظم محوسبة في كافة المجموعات بغية الكشف عن جميع العوائق غير التعريفية للتجارة وإزالتها
	قواعد المنشأ	تبسيط ومواءمة قواعد المنشأ	تبسيط ومواءمة قواعد المنشأ في كافة المجموعات وفيما بينها
	اتفاقيات للتجارة الحرة	توقيع اتفاقيات شراكة بين المجموعات	• توقيع اتفاقيات شراكة بين المجموعات؛ • مواءمة برامج المجموعات
	الجمارك	المواءمة التدريجية للإجراءات الجمركية وإنشاء اتحاد جمركي في كل مجموعة مع تعريفة خارجية موحدة	• التعجيل بإنشاء اتحادات جمركية في المجموعات؛ • معالجة مشكلة انضمام الدول الأعضاء إلى أكثر من مجموعة من خلال تشجيع إنشاء إطار تعاون بين المجموعات تحسبا لإنشاء اتحادات جمركية بين تكتلات المجموعات
	حرية تنقل الأشخاص	حرية غير محدودة لتنقل الأشخاص داخل الأقاليم وحرية تنقل	• التعجيل بالصياغة الفعلية للبروتوكولات الإقليمية المتعلقة بحرية تنقل الأشخاص وحقوق الإقامة

		محدودة بينها	والتأسيس؛ • إعفاء الأفريقيين الذين يحملون جوازات سفر دبلوماسية وجوازات خدمة من متطلبات التأشيرة؛ • تخفيف تنظيمات التأشيرة لبعض الفئات من الأشخاص (رجال الأعمال وسيدات الأعمال والباحثين والأكاديميين)؛ • وضع أدوات أمنية لتحسين التعاون في المسائل الأمنية ومكافحة الإرهاب داخل كل مجموعة وما بينها.
حرية التنقل	حرية تنقل السلع	حرية تنقل السلع في الأقاليم	• إنشاء آلية لتسهيل تنقل السلع في الأقاليم؛ • المواءمة بين بعض الوثائق القانونية الإقليمية التي تشجع حرية تنقل السلع في الأقاليم
	حرية تنقل الخدمات ورؤوس الأموال	حرية تنقل السلع ورؤوس الأموال في الأقاليم بشكل تدريجي	• وضع إطار قانوني (بروتوكول) في كل مجموعة لضمان حرية تنقل الخدمات ورؤوس الأموال
السلم والأمن	جميع القطاعات الفرعية	منع النزاعات وتسويتها والتنمية في فترة ما بعد النزاع في أفريقيا	• إنشاء وتفعيل نظام للإنذار المبكر للنزاعات ووحدات مراقبة للرصد والتقييم • إنشاء وتفعيل قوة أفريقية جاهزة وألوية إقليمية؛ • تنفيذ برنامج الحدود للاتحاد الأفريقي؛ • تطوير دبلوماسية استباقية في تسوية النزاعات.
البنية التحتية والطاقة	النقل/الطاقة/ تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	تطوير البنية التحتية في أفريقيا	• التعجيل بتنفيذ خطة عمل النيباد؛ • ضمان المشاركة الفعالة للمجموعات في عملية صياغة برنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا؛ • مساعدة المجموعات في بناء قدراتها على صياغة مشاريع البنية التحتية.
الزراعة	جميع القطاعات الفرعية	التعجيل بتنفيذ البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية	• مواءمة مختلف البرامج الإقليمية حول الأمن الغذائي؛ • إنشاؤها حيث لا توجد؛ • نظام إدارة معلومات الأسواق؛

			• تقاسم الخبرات بين المجموعات؛ • تنفيذ مقرر مابوتو الذي يدعو الدول الأعضاء إلى تخصيص 10% من الميزانيات الوطنية للتنمية الزراعية؛ • إنشاء صندوق خاص للزراعة في كل مجموعة.
الصناعة	جميع القطاعات الفرعية	تطوير القطاع الصناعي في أفريقيا	• وضع إطار قانوني لتطوير السياسات الصناعية (بروتوكول) في كل مجموعة؛ • تفعيل خطة العمل للتنمية الصناعية في أفريقيا في كل مجموعة.
الاستثمار	سياسات الاستثمار	إنشاء برنامج إقليمي وقاري لتشجيع الاستثمار	• وضع بروتوكولات للاستثمار الإقليمي؛ • مواءمة مختلف البروتوكولات؛ • صياغة مدونة استثمارية قارية • التعجيل بإنشاء بنك الاستثمار الأفريقي.
العلم والتكنولوجيا	التعليم	*تطوير النظام التعليمي في أفريقيا*	• تشجيع المجموعات والدول الأعضاء على تنفيذ خطة عمل عقد التعليم الثاني لأفريقيا.
	العلم والتكنولوجيا	*تشجيع استخدام العلم والتكنولوجيا للقضاء على الفقر في أفريقيا*	تشجيع المجموعات والدول الأعضاء على تنفيذ خطة العمل الموحدة للعلم والتكنولوجيا في أفريقيا.
الشؤون الاجتماعية	الصحة	رفع مستوى وصول الأفريقيين إلى الرعاية الصحية الأولية.	• تنفيذ الإستراتيجية الأفريقية للصحة(2007-2015)
	مسائل الجنسين	تشجيع مشاركة المرأة في التنمية الاقتصادية	إنشاء رابطات إقليمية لسيدات الأعمال
الشؤون السياسية	الانتخابات وتطوير المؤسسات الديمقراطية	تشجيع الانتخابات الديمقراطية وانتقال السلطة السياسية	• التصديق على الميثاق الأفريقي للديمقراطية والانتخابات والحكم وتنفيذه
	الحكم	تحسين الحكم في المجموعات	• إنشاء آلية للمراجعة المتبادلة في كل مجموعة؛ • تشجيع جميع الدول الأعضاء على الانضمام إلى عملية الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران.

الإحصاء	مواءمة الإحصاءات	إعداد وثائق قانونية لتسهيل مواءمة الإحصاءات في أفريقيا.	• تصديق الدول الأعضاء على الميثاق الأفريقي للإحصاء؛ • وضع مبادئ توجيهية قارية لتجميع البيانات ومواءمة معايير القياس، إلخ.
بناء القدرات	جميع القطاعات الفرعية	بناء قدرات المجموعات والمفوضية والدول الأعضاء	• تنظيم دورات تدريبية في مختلف القطاعات الفرعية لبرنامج الحد الأدنى من التكامل لصالح المسؤولين في المجموعات والمفوضية والدول الأعضاء؛ • بناء القدرات المؤسسية للمجموعات والمفوضية؛ • وضع برنامج يرمي إلى تقاسم الخبرات وأفضل الممارسات بين المجموعات.
السياسة الضريبية	معدلات التضخم/أسعار الفائدة/النقص في الميزانيات	مواءمة السياسات الضريبية على مستوى كل مجموعة.	• دعم مواءمة السياسات الضريبية على مستوى كل مجموعة.
السياسة النقدية	نظم المدفوعات/الحكم في مجال الاقتصاد الكلي/القطاع المصرفي	تكثيف الأعمال الرامية إلى إنشاء البنك المركزي الأفريقي وصندوق النقد الأفريقي.	• التعجيل بإنشاء البنك المركزي الأفريقي وصندوق النقد الأفريقي
تطوير الأسواق المالية	البورصة	إنشاء البورصة الأفريقية	• تهيئة بيئة ملائمة لتطوير الأسواق المالية الوطنية والإقليمية.

المصدر: وضع التكامل في أفريقيا، مفوضية الاتحاد الأفريقي، 2010

27. لقد اتفقت المجموعات الاقتصادية الإقليمية فعلا على برامجها وأنشطتها ذات الأولوية خلال اجتماعين قطاعيين انعقدا في نيروبي وليلونجوي يومي 10 و11 ما يو ويومي 1 و2 يونيو 2010 على التوالي. ويمكن أن تُستعمل هذه البرامج تدريجيا باعتبارها مبادئ توجيهية حول مواءمة المجموعات من أجل تنفيذ المراحل المتبقية على الصعيد القاري، ابتداء من 2018.

رابعا – منظورات المسؤولين التنفيذيين للمجموعات الاقتصادية الإقليمية

28. خلال الاجتماع الثامن للجنة التنسيق للاتحاد الأفريقي، والمجموعات الاقتصادية الإقليمية وأمانتي لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، والبنك الأفريقي للتنمية، المنعقد في 8 نوفمبر 2010 في زنجبار، تنزانيا، أوصى المسؤولون التنفيذيون بما يلي:

تنفيذ برنامج الحد الأدنى من التكامل: خطة العمل

- ينبغي للمجموعات التي ترغب في تقديم التعليقات والملاحظات إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي أن تقوم بذلك في غضون أسبوعين؛
- ينبغي أن تدرج المفوضية في خطة عمل برنامج الحد الأدنى من التكامل تقييما للتقدم الذي أحرزته المجموعات الاقتصادية الإقليمية باعتبار ذلك نشاطا لتقاسم الخبرات.

مشروع البروتوكول المقترح حول العلاقات بين الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية

- يُطلب من مفوضية الاتحاد الأفريقي تقديم التعديلات المقترحة على البروتوكول إلى اجتماع الخبراء القانونيين لمفوضية الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية لبحثها وتقديم توصيات بشأنها

المذكرة المفاهيمية بشأن تأسيس قمة حول التكامل والتنمية في المجال الاقتصادي

- يُطلب من مفوضية الاتحاد الأفريقي السعي لدى رؤساء دول وحكومات الاتحاد لتخصيص يوم من مؤتمر الاتحاد لمسائل التكامل والتنمية.

الاقتصاد الريفي والزراعة

- ينبغي أن يتخذ أصحاب المصلحة الإجراءات اللازمة للتعجيل بتنفيذ البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية؛

- ينبغي عقد منتديات منتظمة لمناقشة آليات تنفيذ البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية، على أساس منظور الاتحاد الأفريقي.

البنية التحتية والطاقة

- يُطلب من مفوضية الاتحاد الأفريقي، بالتعاون مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية، اتخاذ الإجراءات اللازمة للتنفيذ السريع لبرنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا وأنشطته ذات الصلة.

خامسا – الاستنتاجات وطريق المضي قدما

1. لمعالجة جميع القيود المذكورة أعلاه، تم تقديم الاستنتاجات التالية:

- ينبغي أن تتخذ مفوضية الاتحاد الأفريقي، بالتعاون مع شركائها، جميع الخطوات اللازمة لتعبئة الموارد الداخلية والخارجية المطلوبة لتنفيذ برنامج الحد الأدنى من التكامل؛
- ينبغي أن تستضيف المفوضية، بالتعاون مع البنك الأفريقي للتنمية ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، موائد مستديرة مع المانحين بهدف تعبئة الموارد المطلوبة لتمويل برنامج الحد الأدنى من التكامل؛
- ينبغي أن تعمل كل من المفوضية ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا والمجموعات الاقتصادية الإقليمية لأفريقيا، على توعية الدول الأعضاء بفوائد التكامل والحاجة إلى تنفيذ أنشطة برنامج الحد الأدنى من التكامل في الوقت المناسب؛
- ينبغي أن تعزز المفوضية المؤسسات القائمة وأن تضع ترتيبات مؤسسية ملائمة، عند الاقتضاء، بهدف تسهيل التنسيق بين مختلف المنظمات المسؤولة عن التنفيذ والشركاء الخارجيين؛

- ينبغي أن تكثف المفوضية المشاورات مع المجموعات وأن تستعمل اجتماع التنسيق معها استعمالا جيدا بغية تنسيق ورصد وتقييم برنامج الحد الأدنى؛
- إن فتح مكاتب تمثيلية للاتحاد الأفريقي لدى المجموعات سيسهل التواصل مع هذه الأخيرة ويضمن الرصد الفعال لتنفيذ البرنامج؛
- في إطار التعاون بينهما، ينبغي أن تتبادل مفوضية الاتحاد الأفريقي والمجموعات المسؤولين بغية استفادة كل واحدة من خبرة الأخرى؛
- ينبغي أن تستضيف المفوضية، بالتعاون مع المجموعات، دورات تدريبية قطاعية بهدف بناء قدرات عامليها؛
- ينبغي أن تضع المفوضية إطارا للرصد والتقييم بغية تتبع التقدم المحرز في تنفيذ أهداف التكامل، وتقييم نتائج البرامج والمشاريع التي تصب في تحقيق هذه الأهاف؛

مسائل للبحث

- دعم تنفيذ برنامج الحد الأدنى من التكامل؛
- ينبغي أن تمول الدول الأعضاء جزئيا مشاريع التكامل الكبرى وإدماج برنامج الحد الدنى في الخطط الإنمائية الوطنية والإقليمية؛
- ينبغي بذل الجهود لتشجيع إنشاء اتفاقيات التجارة الحرة بين المجموعات. وتستحق الخطوات التي اتخذتها السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي (الكوميسا) وجماعة شرق أفريقيا ومجموعة تنمية الجنوب الأفريقي (السادك) لتشكيل سوق واحدة الثناء حيث تساهم في تشجيع التجارة داخل المجموعات الثلاث؛
- ينبغي تكثيف الجهود لتحقيق ما يلي: مواءمة السياسات التجارية مثل اعتماد وثائق موحدة لتخليص الشحنات والمركبات ورجال الأعمال عبر الحدود؛

إزالة الازدواجية غير الضرورية في البرامج؛ مواءمة مدونات الاستثمار وحركة العوامل؛ وتشجيع توحيد حقيقي للأسواق الإقليمية الفرعية.

- تعتبر البنية التحتية المادية والخدمات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتيسرة والفعالة أمورا مطلوبة لدعم أسواق التكامل. ومن شأن مثل هذه الجهود أن تساهم بشكل جوهري في تخفيض تكلفة ممارسة الأعمال التجارية في أفريقيا، الشيء الذي يساهم بدوره في توسيع نطاق التجارة وتكامل الأسواق داخل المجموعات وبينها.

—